



مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Planning and Studies

أبعاد زيارة رجل الظل الإماراتي إلى طهران وأهدافها نظرة على سفر طحنون بن زايد إلى إيران

كامران كرمي



سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركزٌ مستقلٌّ، غيرُ ربحيٍّ، مقرّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليل مستقلٍّ، وإيجاد حلول عمليّة جليّة لقضايا معقدة تمّم الحقلين السياسي والأكاديمي.

ملاحظة:

الآراء الواردة في المقال لا تعبر بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنما تعبر عن رأي كاتبها.

ترجمة : مرتضى ناصر كاظم

حقوق النشر محفوظة © 2021

www.bayancenter.org

info@bayancenter.org

Since 2014

أبعاد زيارة رجل الظل الإماراتي إلى طهران وأهدافها نظرة على سفر طحنون بن زايد إلى إيران

كامران كرمي *

بعد قرابة عقد من الزمن في انتهاج السياسات الخارجية بطريقة هجومية واستفزازية من دولة الإمارات العربية المتحدة، تحوّلت عقارب سياساتها مئة وثمانين درجةً نحو تهدئة الأمور، وإزالة التوتر مع مناوئتيها ومنافسيها بالمنطقة الإقليمية والشرق الأوسط، إلا أنّ هذا السلوك لا يمثّل تراجعاً أو هروباً من مستنقع الأزمات، بل جاء من أجل ترسيخ القوى، وتثبيت النفوذ، وضمان المكاسب وفقاً لأسس الدبلوماسية البحرية.

المدخل

تُعَدُّ زيارة مستشار الأمن القوميّ لدولة الإمارات العربية المتحدة، وأحد الشخصيات البارزة في مجال الأمن والتجارة في أبو ظبي "طحنون بن زايد" نقطة تحوّل في العلاقات الثنائية بين إيران والإمارات، وكذلك في العلاقات العربية الإيرانية والعلاقات الإقليمية، إذ تتزامن هذه الزيارة مع عملية تفعيل خفض التصعيد بين بعض المنافسين الإقليميين مثل: الإمارات وتركيا أو الإمارات وسوريا أو تركيا ومصر أو السعودية وتركيا، إذ تلعب الزيارة دوراً مهماً في الانتقال من التصعيد والاحتقان إلى الانفراج وظهور بوادر تعاون إقليمي، كما ينبغي ربط الزيارة وأهميتها على المستويات ذات الصلة بسياسات دول الجوار، وعن طريق تعميق هذه الاستراتيجية يمكن توفير الأرضية الخصبة لمجالات التعاون التجاري ومحطات النقل التجاري.

الأهداف الخفية لزيارة بن طحنون لطهران

تُعَدُّ زيارة مستشار الأمن القوميّ الإماراتي وكما يُعرَف بـ "رجل الظل" أو "الرجل الثاني" في الإمارات استمراراً لمسيرة خفض التصعيد بين أبو ظبي وطهران، والدخول عملياً بمرحلة المصالحة التدريجية، بعد التصعيد الذي امتد منذ عام 2019 بعد انفجار السفن في ميناء الفجيرة.

كان تبادل الاتصالات بين وزراء خارجية الطرفين، وإرسال المساعدات الإماراتية في ذروة أزمة "كورونا"، ومشاركة وفد إماراتي رفيع في حفل تنصيب رئيس الجمهورية الإيراني "إبراهيم رئيسي"، وسفر نائب وزير الخارجية الإيراني "علي باقري" إلى الإمارات من أهم الأمور التي مهدت

* باحث في العلاقات الدولية بجامعة جيلان.

لزيارة "طحنون بن زايد" إلى إيران، ولقائه بقيادة من جملتهم الأدميرال "علي شمخاني".

تضاعف مكانة طحنون الاقتصادية والأمنية وثقلها في دولة الإمارات من أهمية زيارته لطهران، فدوره الفاعل في حرب اليمن ومحاصرة قطر والتطبيع مع الكيان الإسرائيلي، وتخفيف حدة التوتر مع تركيا في العامي الماضيين، يُعدُّ مؤشراً على رغبة الإمارات أكثر من ذي قبل في دخول مرحلة جديدة من التعاون الثنائي والإقليمي مع إيران، ومن الممكن أن تمهّد لاستئناف العلاقات على مستوى السفارات وعودة العلاقات التجارية لأرضية تبادل الزيارات بين كبار مسؤولي الطرفين من الصف الثاني.

وبغض النظر عن مكانة بن طحنون السياسية والأمنية، فالمنتظر من الزيارة هو تحريك عجلة التجارة بين البلدين، ومن هذا المنطلق كان ولي عهد أبو ظبي الشيخ محمد بن زايد قد بعث بطحنون إلى تركيا في سبتمبر من العام الجاري؛ من أجل إقناع أردوغان ببعض مقترحات استثمارية، فبعد سفر محمد بن زايد إلى أنقرة الأسبوع الماضي ولقائه بأردوغان بعد عقد من الزمان، اتفق على إنشاء صندوق استثماري بقيمة 10 مليار \$ بين البلدين.

وفي السياق نفسه فإنَّ طحنون رئيساً للشركة المملوكة **ADQ** إذ تحوّل خلال العامين الماضيين وبسرعة فائقة إلى أكبر المستثمرين والمؤثّرين في الإمارات العربية المتحدة، وهو أيضاً رئيس مجلس إدارة بنك أبوظبي الأول، والذي أصبح اليوم أحد أكبر المقرضين لدولة الإمارات، وطحنون -أيضاً- هو رئيس «مجموعة 42» والتي تعمل بمجال الذكاء الاصطناعي، فقد قامت دولة الإمارات باستثمارات لافتة في هذا المجال في السنوات الأخيرة، فكان لها قدم السبق عالمياً في تنصيب أول وزير للذكاء الصناعي عام 2020.

استعراض استراتيجية التوازن الإيجابي

كما مرّ سابقاً بعد قرابة عقد من الزمن من أبرز السياسات الخارجية بطريقة هجومية واستفزازية، تحوّلت عقارب الإمارات العربية المتحدة مئة وثمانين درجةً نحو تهدئة الأمور، وإزالة التوتر مع أعدائها ومنافسيها بالمنطقة الإقليمية والشرق الأوسط، لكن هذا السلوك لا يقيم ضمن التراجع أو الهروب من مستنقع الأزمات، بل جاء من أجل ترسيخ القوى وتثبيت النفوذ وضمان المكاسب وفقاً لأسس الدبلوماسية البحرية.

وبعبارة أخرى تعمل أبو ظبي على إعادة هيكلة سياساتها الخارجية في إطار التوازن الموجب، وتوفير الأرضية الملائمة؛ لإيجاد التعادل في المصالح والالتزامات للبيئة المنافسة والمنضوية تحت ظل

الصراع، ومن أبرز النماذج المتبعة في السياسة الخارجية هي: (التطبيع مع إسرائيل، وتخفيف حدة التوتر مع كلٍّ من قطر وإيران وسوريا وتركيا)، وقد عُملَ به منذ 2019 وخصوصاً في الشهر الماضي إذ استند إلى محورين وهما: الطاقة والنقل.

"طحنون بن زايد" إلى جانب ولي العهد السعودي محمد بن سلمان وأمير دولة قطر الشيخ تميم، يُعدُّ هذين المحورين مكملين للاستراتيجية البحرية لدولة الإمارات، إذ إنَّ ضرورة الوجود الأمني البحري والاقتصادي في أروقة الممرات الحيوية البحرية مؤشِّر لتلك الاستراتيجية، وعن طريق إيضاح هذه الاستراتيجية يمكن فهم خاصيات السياسة الخارجية لدولة الإمارات.

تُشكِّل التجارة البحرية عماد التجارة في الإمارات وترسم سياستها الخارجية، وهو ما أُكِّد عليه في 2021 ضمن وثيقة الإمارات للقرود الخمسة القادمة، فالتركيز على المحيط البحري لدولة الإمارات سيتيح لها الارتقاء بالأهداف الوطنية والعالمية، وإيجاد التوازن بين طموح القدرة والصورة الدولية، إذ إنَّ الدبلوماسية البحرية هي من ترسم السياسة الخارجية، وهي من تُشكِّل النواة الرئيسة لدبلوماسية دولة الإمارات.

وفي السياق نفسه، فإنَّ ربط موانئ الإمارات وخاصة ميناء "جبل علي" الاستراتيجي بموانئ خليج عدن جنوب اليمن، والسيطرة على جزيرتي سقطرى وميون الإستراتيجيتين في باب المندب، والوجود في موانئ البحر الأحمر والبحر الأبيض المتوسط شكّل جزءاً من هذه الاستراتيجية، إذ إنَّ الحرب في اليمن عملياً هيأت ارضية مناسبة للتحرك صوب الهدف المنشود.

الجدير بالذكر أنَّ جزءاً من هذا السلوك الإماراتي نابع من المشاكل الجيوسياسية، إذ تمرُّ تجارتها عبر بعض المضائق التي تتنافس منها موانئ الإمارات، وهناك اضطراب ناجم من ضرورة عبور سفنها من مضيق هرمز، وبحر العرب وخليج عدن ومضيق باب المندب والبحر الأحمر وقناة السويس، من أجل إيصال البضائع والخدمات من قبل شركة موانئ دبي العالمية، ممَّا جعل الأمن البحري بالنسبة للإمارات أمر لا مفرَّ منه، وهو ما دفعها إلى انتهاج استراتيجية مختلفة.

ومن هنا فإنَّ أحد أهداف طحنون بن زايد خلال زيارته لطهران هو: تفعيل خط العبور "الترانزيت البحري" بين الإمارات وإيرانية وتركيا، من أجل الوصول إلى أوروبا، ويُعدُّ هذا المسير الذي يمتد لمدة من 6 إلى 8 أيام، والذي يبدأ من "ميناء الشارقة" مروراً بـ"ميناء رجائي" في إيران، وصولاً إلى الخط البري نحو ميناء "مرسين" في البحر الأبيض المتوسط ليتصل بشمال قبرص، إذ له أثرٌ في التوازن الاقتصادي والسياسي والأمني لدولة الإمارات، كما أنَّ أحد أهداف زيارة محمد بن

زايد إلى تركيا هي: الاستثمار بموانئها الجنوبية في البحر الأبيض المتوسط، وهو ما كان ضمن دائرة المطامع القطرية سابقاً.

وباختصاره للمسافات يقلل هذا المسير من تكاليف النقل والوقود والأمن، والذي يمر عبر مضيق هرمز وخليج عدن وباب المندب والبحر الأحمر وقناة السويس، وهو مسار يستغرق 20 يوماً، ويُعدُّ أولوية أيضاً لإدارة سلوك مصر، ومن هنا فستكون الأولوية القصوى لمناقشة موضوع «مرور البضائع» إلى جانب موضوع السفارات والأمن البحري والتجاري على طاولة مباحثات مستشاري الأمن القومي لإيران والإمارات.

توصيات سياسية

يجب الالتفات إلى نقط عدّة مهمّة كانت تلعب دوراً مهماً في زيارة طحنون بن زايد:

الأول: تزامن زيارة طحنون مع زيارة وزير الخارجية السوريّ إلى طهران، والتي ستمهد الأرضية المناسبة لعودة سوريا إلى الحوض العربي في الاجتماع المقبل لجامعة الدول العربية، وهذا ما يمكن أن يكون أحد الموضوعات المهمّة الذي أكّدت عليه إيران في طاولة المفاوضات.

الثاني: دَفْعُ الإمارات باتجاه الاستثمار في قطاع الطاقة الإيراني، لا سيّما وأنّ دولة الإمارات تركّز على ملف الطاقة الإحفورية والمتجدّدة، لذا من الضروري الالتفات إلى ذلك.

الثالث: خفض التصعيد مع الإمارات من شأنه أن يؤثّر على خفض التصعيد مع السعودية، وهو ما يُتفّاض عليه تفاوضاً منفرداً، فربط هذين المسيرين من شأنه أن يجعل سياسة دول الجوار لدول الخليج أكثر قوة.

الرابع: العضوية غير الدائمة لدولة الإمارات في مجلس الأمن لعامي 2022-2023، سيوفّر لها امتيازات قانونية وتنظيمية خاصة، وخصوصاً في مجال الأمن البحري، لأنّه محور رئيس في الدبلوماسية البحرية في الوضع الراهن، وقد يمكن الإفادة منه في ظرفٍ زمنيّ محدّد.

الخامس: وتُعدُّ من أهم المسائل وأكثرها حساسية وهي: العلاقات الإماراتية الإسرائيلية في الخليج العربي، إذ يجب أن توضح الإمارات الخطوط الحمراء فيما يخص التعاون العسكري والأمنيّ.